مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: ترجمة مقال (الانتقال الى عالم ما بعد الغرب) للمؤلف سيمون سيرفاتي
اسم الكاتب: سميرة ابراهيم عبد الرحمن
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/6970
تاريخ الاسترداد: 2026/06/09 18:59 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الانتقال الى عالم ما بعد الغرب*

ترجمة
سيمون سيرفاتي**

ترجمة:سميرة إبراهيم عبد الرحمن

كان يُتوقع لـ "لحظة الاحادية القطبية "*** التي أعقبت الحرب الباردة أن تبدأ عهداً جديداً.[1] ولم يكن تفوق القوة الأميركية غير مطروح على بساط الأرجحية فحسب بل وحقيقة عدم قدرة أي قوة دولية أخرى في الوصول الى موقع الندية معها . إذ أن قدرات التفوق الأميركي (العسكرية بل وأيضاً الاقتصادية والمؤسساتية) التي لا يمكن لأي بلد أن يناظرها او حتى ان يدنو منها في بحر الزمن القريب العاجل، ومصالحها العالمية التي لا يمكن لأي بلد ان يتقاسمها معها تماماً، وصعود نجمها على الصعيد الكوني، راحت تؤكد كُلها على أن الولايات المتحدة كانت البلد الوحيد الذي يملك جميع الأصول المطلوبة ليتصرف بحسمٍ متى

---

* المقال منشور على موقع مجلة الواشنطن كوارترلي، ربيع ٢٠١١.
The Washington Quarterly. Spring 2011.

** يشغل سيمون سيرفاتي كرسي زبينغيو بريجنسكي في الامن والجيوستراتيجية في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS)، وأستاذ السياسة الخارجية الأميركية في برامج الدراسات الدولية في جامعة أولد دومينيون (Old Dominion). يمكن الاتصال به على بريده الالكتروني sserfaty@csis.org

*** عبارة صاغها تشارلز كراوتهامر، محلل وكاتب أميركي، احد المحافظين الجدد المتشددين تهليلاً لهيمنة واشنطن العالمية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. (المترجمة)

[1] Charles Krauthammer, ''The Unipolar Moment,'' Foreign Affairs 70, no. 1 (1990/91): pp. 23—33. After 2001, Krauthammer envisioned a ''unipolar era'' of ''thirty to forty years''; see Krauthammer, ''The Unipolar Moment Revisited,'' The National Interest 70 (Winter 2002—2003): p. 17. Krauthammer's most incisive critic was Christopher Layne, ''The Unipolar Illusion: Why New Great Powers Will Rise,'' International Security 17, no. 4 (Spring 1993): pp. 5—51. Layne, too, revised his conclusions when early U.S.successes in Afghanistan and Iraq seemed to delay the rise of new powers; see Layne, ''The Unipolar Illusion Revisited,'' International Security 31, no. 2 (Fall 2006): pp. 7—41.

ما اختار أن يتدخل في شأن ما .[1]ما ينقص في هذه الهيمنة هو الغرض أي الإرادة القومية لفرض إستراتيجية تفوق تُرضي المصالح والقيم الأميركية دون أن تصيب مصالح حلفائها وأصدقائها با لضرر والأذى . ولا جرم في القول أن هذا الغرض قد تلاشى بعد الأحداث المُروعة التي وقعت في الحادي عشر من ايلول /سبتمبر ٢٠٠١. ولكن، تنتهي الآن "لحظة الأحادية القطبية" قبل أن يكون لأي عهد جديد الوقت ليبدأ.

ليس مفاجئاً مثل هذا التحول للأحداث . إذ كانت أنظمة الأحادي ة القطبية نادرة تاريخياً، ومحدودة جغرافياً، وذات فواصل على الصعيد الجيوستراتيجي الى أقصى حد . تربط خلالها الأمم الأضعف بألف خيط . والأمر المفاجئ، لا يكمن في كيفية أن هذه (اللحظة) الأحدث زمناً قد ولت سريعاً الى غير ذي رجعة فحسب، بل وفي كيفية أن إجماعاً قد ظهر سريعاً بشأن تحول للقوة حتمي ولا رجعة فيه بعيداً عن الولايات المتحدة والغرب .[2] وللانتقال بعيداً عن جوقة الإجماع هذه، يتمثل التحدي في التفكير سلفاً بشأن المفاجآت التي ستقع والفجوات التي ستحدث في النظام الدولي . ففي القرن العشرين، لم يكن عالم ما بعد أوروبا يدور حول صعود القوة الأميركية، بل عن انهيار كل قوة أخرى أيضاً . وفي القرن الحادي والعشرين، يحتاج عالم ما بعد الغرب، فيما لو تأكد، ألّا يكون عن انهيار القوى الغربية بضمنها الولايات المتحدة فحسب بل وبشأن صعود كل قوة أخرى أيضاً.[3]

وفي ضوء الافتقار الى الضوابط والقواعد، سواء كانت الضمنية منها او العلنية، فان أي عالم ذي قوى عدة أو كثيرة من المرجح له ان يكون عالماً متسماً بالفوضى، على الأقل لمدة ما، بل يكون أيضاً عالماً خطيراً.

---

[1] George Liska, Imperial America: The International Politics of Primacy (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1967). Also, Simon Serfaty, The Vital Partnership: Power and Order (Rowman & Littlefield Publishers, Inc., 2005), pp. 17ff.

[2] The National Intelligence Council has lost its early confidence about America's status as the world's dominant power, which it now describes as (only) the strongest of many. National Intelligence Council, ''Mapping the Global Future,'' December 2004, http://www.foia.cia.gov/2020/2020.pdf; and National Intelligence Council, ''Global Trends 2025: A Transformed World,'' November 2008, http://www.dni.gov/nic/PDF_2025/2025_Global_Trends_Final_Report.pdf.

[3] Fareed Zakaria,The Post-American World (New York:W.W. Norton & Company, 2009), p. 1.

قد لا يكون أمراً مرغوباً السعي لإعادة تأكيد التفوق الأميركي والهيمنة الأوروبية حتى وأن كان أمراً معقولاً . بل أن قدرة أي قوة أخرى لتحقيق التفوق على الولايات المتحدة والغرب سوف لن يكون معقولاً أيضاً حتى لو عُدّ هذا الأمر مرغوباً به . لذا، يكون شأن العودة الى سياق الأحادية القطبية أمراً غير مطروح على بساط الأرجحية؛ ولكن كذلك هو حال العودة الى سياق الثنائية القطبية رغم التوقعات المتكررة حول صعود الصين بوصفها منافساً رئيساً لأميركا.

أخيراً، وفي ظل غياب ظهور مشكلة كبيرة على الساحة الدولية مثل استخدام الأسلحة النووية في أي نزاع إقليمي، فان تحقيق "اتفاق"، لا يقارن مع ما ظهر في أوروبا بعد العام ١٨١٥، يكون أمراً غير محتمل أيضاً . وأن أهداف مثل هذا الاتفاق وأعضائه، لا تكون متطابقة بيسر حتى وأن كان هذا الاتفاق مقصوراً على الدول الديمقراطية.

لا تثريب انه دون وجود دولة قادرة على توكيد تفوقها وراغبة به، أو تقاسمه مع شريك أو حتى منافسٍ، فان الثنائية القطبية تكون قد فسحت المجال أمام حقيقة صفر قطبية، والتي تدعى أيضاً "اللاقطبية " أو "لا اقطاب ".[١] وفي عصر العولمة، فان ثمة شعور بالاعتماد المتبادل الذي يجعل من المصالح تتقارب فيما بينها ويترجمها الى نوع من "القطبية البينية" التي تعتمد على "نحن" جماعية لتحقيق هذه المصالح.[٢] وبقطع النظر عما يُطلق على الوضع العالمي الجديد، يبدو أنه نظام مُحير . فاختيار الحلفاء والأصدقاء، وردع الخصوم، وتجنب النزاعات تميط اللثام عن عملية تكون غير واضحة وغامضة ودقيقة.

محور استقرار اورواطلسي

حري القول أنه جرت المبالغة في خطاب تراجع القوة الأميركية على مدى الثلاثين عاماً تقريباً المنصرمة حينما كانت نتائج الحرب الباردة ما تزال مثار جدل بعد الاجتياح

---

[1] Richard Haass, ''The Age of Nonpolarity,'' Foreign Affairs 87, no. 3 (May/June 2008): pp. 44—56; also see Niall Ferguson, ''A World Without Power,'' Foreign Policy, July 1, 2004, http://www.foreignpolicy.com/articles/2004/07/01/a_world_without_power?page_0,2.

[2] Giovanni Grevi, ''The interpolar world: a new scenario,'' Occasional Paper, no. 79 (Paris: European Union Institute for Security Studies, June 2009), http://www.iss.europa.eu/uploads/media/op79.pdf.

السوفيتي لأفغانستان، وفي غمرة أزمة الرهائن في إيران . في عام ١٩٩١، انهار الاتحاد السوفيتي "في طرفة عين"، وظهر انه لم يكن منافساً برغم كل شيء .[١] وان الأيام التي كان فيها بلدٌ مثل بروسيا أو روسيا السوفيتية يمكن أن ينهض قبل أن يتعافى اقتصاده، أو الأيام حينما كان يمكن لبريطانيا أو اليابان صغيرة الحجم وفقيرة الموارد أن تبني إمبراطورية، وان تدعى إمبراطورية قد ولت الى غير ذي رجعة. وقد أظهرت الولايات المتحدة، على غير شبه مع أي قوى كبرى أخرى في الماضي، مرونة ومقدرة لا يمكن التفوق عليها لتواصل حتى النهاية، مجددة قدراتها فيما يبدو ساعة تشاء.

ومع الدخول في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، ما تزال الولايات المتحدة تتربع على عرش التفوق على حلفائها ومنافسيها على حد سواء. فليس ثمة بلد اخر يمكن أن يوازي كمال القوة الأميركية أياً كان تعريفها ... صلبة أم ناعمة أم ذكية ... وأياً كان قياسها إجمالاً أم للفرد الواحد .[٢] ولكن، ثمة مآخذ ومواطن ضعف، بضمنها رأي عام متقلب يؤكد الحاجة الى حلفاء وشركاء لم يعودوا راغبين فحسب بل و قادرين على تحمل ضغوط وأعباء مالية معينة لا سابق لها [٣]. في ظل مثل هذه الظروف، لم يعد بالإمكان تحقيق إستراتيجية التفوق الأميركية. بيد أنه لا ينبغي أيضاً تجاوز حقائق القوة، وأن إستراتيجية تقشف أميركية لا تكون مرغوباً بها، أو لا يُكتب لها البقاء أيضاً . ولا ريب في أن هذا ليس هو الوقت المناسب لتنسحب الولايات المتحدة من العالم . إذ يبشر الدور الأميركي بالبقاء دوراً محورياً اذا ما كان معيار النظام هو مْنَ ستكون له الغلبة على مزيدٍ من الفوضى.

---

[1] George H.W. Bush and Brent Scowcroft, A World Transformed (New York: Vintage Books, 1999), pp. 563—566.

[2] Joseph S. Nye, Jr., Bound to Lead: The Changing Nature of American Power (Basic Books, 1990); The Paradox of American Power: Why the World's Only Superpower Can't Go It Alone (New York: Oxford University Press, 2002); and Soft Power: The Means to Success in World Politics (New York: Public Affairs, 2004).

[3] Michael Mandelbaum, The Frugal Superpower: America's Global Leadership in a Cash-Strapped Era (New York: Public Affairs, 2010).

في بحر العقود الست الماضية، بات الاتحاد الأوروبي "دولة إقليم " تحل محل أعضائها في مدى واسع من القضايا المهمة.[1] بل وحتى الآن، وفي غمرة الأزمة المؤسسية الأشد خطورة منذ معاهدات روما ١٩٥٧ *، ما انفك الاتحاد الأوروبي يقدم نموذجاً معقولاً عن حكم ما بعد الحداثية التي ترجح كفة الأدوات الأمنية الناعمة مثل السياسة التجارية، والمساعدة الاقتصادية والإنسانية، والدبلوماسية العامة على الأدوات الصلبة التقليدية للقوة العسكرية . ولكن من أجل أن يؤدي أعضاء الاتحاد الأوروبي السبعة والعشرون دوراً في العالم يتكافأ مع القوة المعيارية لاتحادهم، فانه يتحتم عليهم تحقيق غائية مؤسسية من خلال تسوية أزمات الايفائية** المالية، والازدهار الاقتصادي، والتضامن ما بين الدول، والقيادة السياسية. وفي خضم هذه الشبكة المعقدة من القضايا المتداخلة م ع بعضها، يجازف الاتحاد الأوروبي بالسقوط في حالة من الشلل لا تقل خطورة عن تمزق الاتحاد الأوروبي نفسه .[2] فالشلل . يُشعر به أولاً من الأسفل الى الأعلى ولكن يظهر من الأعلى الى الأسفل . يتحدى فكرة أن الاتحاد الأوروبي أمر حتمي * بل وحتى أنه يقترح أن دافع الاتحاد الأوروبي ربما يكون "قابلاً للعكس"** . فالفكرتان ليستا متشابهتين . إذ تضعف المعكوسية الأعضاء فرادى . اذا ما كانوا أصلاً أعضاء في ه . لماذا لا يفعلون الأقل؟ فالتساؤل عن حتمية الاتحاد الأوروبي يطرح عقبات أمام المزيد من المبادرات المؤسسية . الأمر يكفي، لماذا نفعل المزيد؟ من ثم، بينما صيرت الستون عاماً الماضية أوروبا قوة في العالم مرة أخرى، فان السنوات القليلة القادمة ربما ستحدد اذا ما كان لأوروبا الرغبة والإمكانية لتصبح قوة عالمية من جديد.

---

[1] Vivien A. Schmidt, ''Re-Envisioning the European Union: Identity, Democracy, Economy,'' Journal of Common Market Studies 47 Annual Review (2009): pp. 17—42,http://people.bu.edu/vschmidt/documents/JCMSAnnualReview1ReenvisioningEUeconomic

* قبل ثلاثة وخمسين عاماً، بدأت دول فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورج في تنفيذ شراكة فريدة من نوعها حينما وقعت في الخامس والعشرين من آذار /مارس ١٩٥٧ "معاهدات روما " ووضعت تلك الدول بذلك حجر الأساس لتكوين الاتحاد الأوروبي. (المترجمة نقلاً عن موقع وزارة الخارجية الألمانية /المركز الألماني للإعلام)

** أي القدرة على ايفاء جميع الديون. (المترجمة)

[2] Simon Serfaty, ''The EU's Future,'' The International Economy (Fall 2010): pp. 54—58, 71.

* محتوم عليه الفناء ولا رجعة له في المستقبل. (المترجمة)

** يمكن له التعافي والنهوض والعودة مرة أخرى. (المترجمة)

في تلك الأثناء، يتسم عالم ما بعد أميركا والغرب بالافتقار إلى الإرادة السياسية والمرونة المُجتمعِيّة أكثر من اتسامه بنضوب الموارد وما يتعلق بموضوع تفكك الاتحاد الأوروبي . على الجانب الأوروبي من الأطل سي، على وجه الخصوص، يكون الإجماع الدولي هشاً حيثما كان . إذ ثمة حكومات ائتلافية في بلدان تفتقر الى الخبرة في سياسة التعددية الحزبية مثل ألمانيا والمملكة المتحدة، وثمة شعبية جديدة تتغذى على الرؤية للذات التي لا تعير اهتماماً ولا تُلقي بالاً للمشاريع التوسعية . إذ ان النمو الاقتصادي المتواضع وعدم توزيع جهود التنمية توزيعاً منصفاً، يحبط ثقافة طويلة الأناة عن الحصول على الألقاب. وعليه، تهبط الآن الميزانيات الدفاعية، كما أنه ثمة شعور بالاحباط ترتفع وتيرته وتتصاعد عن عالم تعسفي. زبدة القول، أن الغضب موجه نحو منافس أكبر لأنه أكبر جداً أو أقوى جداً، وان الحُلم يكون إزاء جار أصغر لأنه أصغر جداً او أفقر جداً . فهل تَعَلُم كيفية العيش عيشاً مقتصداً، والهرم هرماً كريماً، والتقاعد بسلامٍ هو مصير الغرب في عالم ما بعد الغرب جديد؟

عند الحافة الغربية من أوروبا تقع روسيا حيث تُركت بقايا قوة عسكرية كافية من العهد السوفيتي لتدعم ادعاءات ولادة جديدة، وتبرر بعض الهواجس الأمنية لدول مجاورة تحررت من الهيمنة السوفيتية حديثاً، أو لدول مستقلة حديثاً اعتادت على أن تتخذ وضعية ما يسمى بجمهوريات في الإمبراطورية السوفيتية الميتة . ولا جرم في القول أن روسيا ليست "مثل أي بلد أوروبي اخر "[1]، الا إنها تبقى قوة في أوروبا . فروسيا كبيرة جداً، وقريبة جداً، ونووية الى حد كبير، ومانحة جيدة بل وحتى انها ممتعضة جداً وصارمة إزاء تجاهلها وما يسمح باستفزازها.[2] في آب/ أغسطس ٢٠٠٨، بعثت الحرب القصيرة والضروس في جو رجيا

[1] Philip Gordon, interview in Le Figaro, November 24, 2010.

[2] Bobo Lo, Axis of Convenience: Moscow, Beijing and the New Geopolitics (Baltimore: Bookings Institution Press, 2008); Zbigniew Brzezinski, The Geostrategic Triad: Living with China, Europe, and Russia (Washington, D.C.: Center for Strategic and International Studies, 2001), pp. 58ff; Julie DaVanzo and Clifford Grammich, Dire Demographics: Population Trends in the Russian Federation (Santa Monica, CA: RAND corporation, 2001), http://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/monograph_reports/2007/MR1273.pdf.

بتصوراتٍ عن ماضي روسيا : شبحٌ زاده سوء قدرة موسكو على خنق جاراتها الجائعات للطاقة من خلال قطع الإمدادات أو زيادة الأسعار أو كليهما . وتكون قدرة روسيا على ديمومة مسعاها في إنجاز تفوق إقليمي وتأثير عالمي محل شك. ومثلما تعمل حكومة روسية غير كفوءة وفاسدة بع يداً عن الناس، فان موارد الطاقة والمجال الأمني والقدرات العسكرية القابلة للاستعمال قد تعمل أيضاً خارج الزمن . إجمالاً، عوضاً عن أن تتخيل وترسم لنفسها أحياناً صورة قوة حازمة ومهيمنة، عليها أن تكون قريبة من أوروبا وبقية الغرب. فروسيا دولة مُرهقة ومثقلة، وما تحتاج اليه هو أن تكون شريكاً راغباً وقادراً في القوة التي تفتقر اليها ولا تستطيع استعادتها مرة أخرى دون المساعدة الغربية.

ترويكا جيوسياسية في اسيا

على وجه الإجمال، تُعّد الصين قوة اقتصادية عظمى . إذ أنها ثاني أكبر اقتصاد في العالم من حيث إجمالي الناتج القومي بعد أن تفوقت على اليابان في صيف العام ٢٠١٠ (وتخطط للتفوق على الولايات المتحدة بحلول العام ٢٠٣٠ أو أبكر من ذلك)[1]. ولكن اذا ما جرى القياس على معيار دخل الفرد الواحد، فان الصين احتلت في العام ٢٠٠٨ المرتبة ١١٣ من مجموع ٢٢٩ بلداً . بينما يقارب معدل مست وى المعيشة في شنغهاي المعدل في البرتغال، واحدة من دول الاتحاد الأوروبي الأفقر، اما في المقاطعات الريفية فان الصين تكون قريبة من رواندة.[2] وتقول التنبآت انه حتى في ظل نمو اقتصادي معزز، تواجه الصين تمزقات مجتمعية عسيرة على امتداد الخطوط الديموغرافية (شباب . فـقر) والإقليمية (حضر . ريف) والمهنية (موظفون . عمال) والجنس (ذكر . أنثى) ، علاوة على قضايا

[1] In early 2008, Goldman Sachs predicted that China's GDP would surpass the United States' by 2029, a time frame that the Economic Intelligence Unit (April 29, 2009) has reduced to 2021. See Christopher Layne, ''The Waning of U.S. Hegemony Myth or Reality?: A Review Essay,'' International Security 34, no. 1 (Summer 2009): p. 163.

[2] Bobo Lo, China and the global financial crisis (London: Centre for European Reform, April 2010), p. 10, http://www.cer.org.uk/pdf/essay_974.pdf; also, David M. Lampton, The Three Faces of Chinese Power: Might, Money, and Minds (Berkeley, CA: University of California Press, 2008).

سياسية تتعلق بالإيديولوجية والحكم .[1] في تلك الأثناء، يستمر المعدل الإجمالي للصين بالنمو، كذلك يفعل المدى الجغرافي لمصالحها الحيوية الذي ساعدته دبلوماسية الأموال السائلة التي لم يمارسها أي بلد . بمثل هذه الصراحة والفاعلية منذ أميركا الدولا ر الغني بعد العام ١٩٤٥. وتمتد الآن دبلوماسية الأموال السائلة الصينية الى أوروبا حيث وعدت الحكومة الصينية بادخار قروض اليونان والبرتغال واسبانيا التي لم يعد يريدها شركاء هذه الدول في الا تحاد الأوروبي . كما زاد تدخلها عميقاً في أميركا اللاتينية حيث نمت تجارتها عشرة أضعاف بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٧ وتجاوزت الـ ١٤٢ مليار دولار في العام ٢٠٠٨ . أي حوالي خمس تجارة الولايات المتحدة، ولكن بنسبة نمو أسرع لا سيما في البرازيل ومعظم البلدان الأكبر الأخرى في المنطقة.[2]

في معظم منطقة الباسفيك الحدودية الأوسع، يكون نهوض الصين السبب وراء قلق متنامٍ . فبدءً من أعداء الولايات المتحدة السابقين مثل فيتنام وصولاً الى حلفائها التقليديين مثل استراليا، تبدو معظم البلدان أنها تخشى انسحاباً أميركياً قد يتركها تحت رحمة قوة الصين المرعبة، ومالها المغري، وشعبها المتطفل . كما يجري الترحيب بانتشار التأثير الصيني ويخشى منه في مناطق بعيدة جداً، حيث تجد الصين السلع التي تحتاجها كما في نيجيريا أو السودان أو فنزويلا، وحيث تطمح الى تحقيق بروز عالمي كما في البرازيل وجنوب افريقيا.

---

[1] Matt Isler, ''Graying Panda, Shrinking Dragon: The Impact of Chinese Demographic Changes on Northeast Asian Security,'' JFQ 55 (4th quarter 2009): pp. 101—03, http://ndupress.ndu.edu/lib/images/jfq-55/16.pdf; Richard Jackson, Keisuke Nakashima, and Neil Howe, with contributions by Jiangong Zhou, China's Long March to Retirement Reform: The Graying of the Middle Kingdom Revisited (Washington, D.C.: Center for Strategic and International Studies, 2009),

http://csis.org/files/media/csis/pubs/090422_gai_chinareport_en.pdf; also C. Fred Bergsten, Bates Gill, et al., China: The Balance Sheet: What the World Needs to Know about the Emerging Superpower (New York: Public Affairs, 2006).

[2] Thomas Lum et al., ''China's Foreign Aid Activities in Africa, Latin America, and Southeast Asia,'' CRS Report for Congress, renowned R40361, February 25, 2009, p. 14, http://www.fas.org/sgp/crs/row/R40361.pdf.

ولكن يطرحُ امتداد حدود الصين البرية لنحو ١٠،٠٠٠ ميل مع أربعة عشر بلداً مختلفاً بضمنها الهند . أعباءً أمنية هائلة ومطالباً أمام الحكومة الصينية. وكان للموقف نتائج على علاقات الصين الثنائية مع القوى الكبرى، إذ تتقاطع مصالحها مع مصالح هذه القوى المجاورة في كثير من المناطق . مع روسيا في اسيا الوسطى، ومع الولايات المتحدة وأوروبا في إيران وأفغانستان وكوريا الشمالية، ومع الهند حول أفغانستان وسيرلانكا، ومع اليابان بشأن ماضٍ موجع يأبى أن يشفى ويلقى بظلاله على العلاقة بينهما.

مما لا بد ذكره أن الهند ثالث أكبر اقتصاد في اسيا ومركز النمو الاقتصادي العالمي بعد الصين . وستطرح إمكانية ردم الهوة بين الاقتصادين الصيني والهندي وكيفية السبيل الى ذلك على بساط الاختبار فضائل أية ديمقراطية (الهند) ذات علاقة بفضائل دولة الحزب الواحد (الصين). وبينما راحت المرونة التي تمارسها الهند تتأكد بتعافيها المؤثر من الركود العظيم ٢٠٠٨-٢٠١٠، فان موقعها الجيوسياسي في اسيا يكون أمراً محفوفاً بالمخاطر ويُلقي على كاهلها أعباء كبيرة.[١] فمنذ العام ١٩٤٧، خاضت الهند نزاعات مسلحة في باكستان وبنغلادش وسريلانكا وجزر المالديف القريبة منها . وحينما باتت الصين قوة نووية بعد مدة وجيزة من إذلالها للهند في حرب العام ١٩٦٢ بين البلدين، اختارت الهند أيضاً وتدريجياً أن تصبح نووية . وهو قرار ربما يكون عليها أن تندم عليه حينما باتت باكستان غير المستقرة نووية هي الأخرى في العام ١٩٩٨. ولعل لعدم الاستقرار في الجارات الأخرى الثلا ث (ميانمار والنيبال وسيرلانكا) تداعياته ووقعه في الهند التي جاء تنوعها العرقي واللغوي (إذ أن لها أربع عشرة لغة رسمية ولهجات كثيرة جداً) ليكون أساساً للتعامل مع عدم التجانس الأساسي للبلد . ولكن تغذي هذا التنوع الآن مطالب تسكُنها العاطفة وتُسيرها للانفصال وقيام دولة في مناطق قيل أن جهود التنمية قد غابت عنها.[٢]

---

[1] Jagdish Bhagwati, ''India's Reform and Growth Have Lifted All Boats,'' Financial Times, December 1, 2010, http://www.ft.com/cms/s/0/e9f0d3b8-fcba-11df-bfdd-00144feab49a.html; Harsh Pant, Indian Foreign Policy in a Unipolar World (Routledge India, 2009).

[2] Amy Kazmin, ''States of Desire,'' Financial Times, April 20, 2010, http://cachef.ft.com/cms/s/0/e096a5a6-4caa-11df-9977-00144feab49a.html.

ان التوقعات المتزايدة عن جماهير واسعة غالبيتها من الشباب . ٧٠% منهم تحت سن الـ ٣٥ عاماً، ونصفهم دون العشرين عاماً . يبلغ عددهم ٣٠٠ مليون مواطن يعيشون على دولار باليوم، كذلك القضايا الحساسية القومية والقيادة، كلها تفضي الى مواطن ضعف تقوض التوقعات عن "الإمكانية غير المحدودة " لصعود الهند، ومستقبلاً لا رجعة فيه الى الوراء بوصفها "مركز تأثير" عالمي في أوائل القرن الحادي والعشرين.[1]

قصارى القول، ان قوتين جيوستراتيجيتين أسيويتين رئيسيتين لعالم ما بعد الغرب قد ظهرتا بشق النفس . مثلما أكد الرئيس اوباما حينما خاطب البرلمان الهندي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. عموماً، اتحدت هاتان القوتان الإقليميتان المتبقيتان في معارضتهما المشتركة لهيمنة أميركية أو غربية مستمرة، مستجيبتان أحياناً لقبول اصطفافات تكتيكية قصيرة الأمد حول قضية عالمية وساعيتان بين الفينة والفينة الى تأكيد الهيمنة على جاراتهما الأضعف بخطابٍ قاسٍ ولكن بلا مغزى، أو حتى من خلال استعراضات قصيرة الأمد وغير ناجحة لدبلوماسية السفن المدفعية قديمة الطراز.

في الواقع، أن اليابان العضو الثالث للترويكا الجيوبوليتكية في اسيا حتى منتصف العام ٢٠١٠، إذ كانت حينها ما تزال ثاني أكبر اقتصاد في العالم . تُذكر بان التغييرات في القوة العالمية تكون بطيئة ولا يمكن التنبؤ بها . إذ قبل عشرين عاماً مضت فحسب جرى الترّحيب باليابان بوصفها القادم الجديد الأوضح في هيكلية القوة ما بعد الأميركية وما بعد السوفيتية . بدلاً عن ذلك، يبدو أن البرهان والدليل الذي توافر منذ الحرب الباردة هو أن اليابان تشهد تراجعاً اقتصادياً وتحولت الى هامش جيوبوليتكي مقارنة مع جاراتها الأكبر في

[1] **The White House, ''Remarks by the President and the First Lady in Town Hall with Students in Mumbai, India,'' November 7, 2010, http://www.whitehouse.gov/the-pressoffice/2010/11/07/remarks-president-and-first-lady-town-hall-with-students-mumbaiv-india; Barack Obama, ''Remarks by the President to the Joint Session of the Indian Parliament in New Delhi, India'' (speech, New Delhi, November 8, 2010), http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2010/11/08/remarks-president-joint-session-indian-parliament-newdelhi-india.**

اسيا.[1] إذ نمى الاقتصاد الياباني، خلال مدة العشرين سنة هذه، بنسبة ضئيلة بلغت ١،١ بالمئة في العام، وانهارت القيمة الكلية لأسواقها المالية بما يقدر بـ ٧٥ بالمئة في الآجال الحقيقية، وقفز صافي وإجمالي الدين الحكومي العام من ١٣% و٦٨% من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي في ١٩٩١ الى ١١٥% و ٢٢٧% على التوالي في العام ٢٠١٠. ومع ركود العام ٢٠١٠، هبط اقتصاد اليابان حوالي ٥،٢% في العام ٢٠٠٩ . وهو وضع أدى الى نهاية خمسين عاماً من حكمٍ متواصلٍ للحزب الليبرالي الديمقراطي (LDP) وفتحت الباب أمام نهج سياسي مجهول لليابان.

مع ذلك، فان دوراً يكون أكثر فاعلية ليابان ناهضة عسكرياً يكون أمراً مرغوباً بشكل بارز لا لتقليل تأثير الصين الذي ترى فيه الآن الحكومة اليابانية، وبشكل متزايد، تهديداً أمنياً مركزياً فحسب، بل ولتقديم يد العون لضبط كوريا الشمالية غير العقلانية وغريبة الأطوار ولكنها نووية. وستحدد إمكانية اليابان في تحقيق التقدم في القضايا الإقليمية مكانتها ليس في آسيا نسبة لجاراتها الأكبر فحسب بل بوصفها عضواً يُعتمد عليه في تحالف غربي داعم للاستقرار على المستوى الاقليمي.

المؤثرون الجدد

يبرز على الساحة مؤثرون جُدد بسبب علاقتهم ومطامحهم وقدراتهم وامكانياتهم ومواطن ضعفهم . ففي سبعينيات القرن الماض ي، تراجع تأثير الكثير من مثل هذه الدول نتيجة الاستغلال غير المسبوق لإمدادات الطاقة والأسعار.

فقد أملت إدارة نيكسون في استخدام بعض هذه الدول . بضمنها السعودية وإيران ونيجيريا . بوصفها نواباً إقليميين لنظام عالمي علّه يكون أقل اعتماداً على قوة أميركية متضائلة، ما بعد فيتنام وبعد وترغيت . ما يجري الآن هو أن الركود العظيم ٢٠٠٨-٢٠١٠ قد كشف النقاب عن هشاشة الاقتصاديات المتقدمة وأظهر دينامية الاقتصاديات النامية ومرونتها التي ما انفك ينظر إليها على انها معتمدة على شركائها الأقوى.

[1] Michael J. Green, ''Japan's Confused Revolution,'' The Washington Quarterly 33, no.1(January 2010): pp.3—19, http://www.twq.com/10january/docs/10jan_Green.pdf;
Fred Hiatt, ''Does Japan Still Matter?'' The Washington Post, December 11, 2009, http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2009/12/10/AR2009121003162.html.

اليوم، تظهر البرازيل بوصفها قائدة لهذه المجموعة المتنوعة وذات القاعدة الواسعة تاريخياً من المؤثرين الجدد. ففي أميركا الجنوبية، وهي منطقة لم تهتم قط بالولايات المتحدة بالقدر الذي تفعل فيه الآن ولم تكن منفتحة بتاتاً أمام بقية العالم بقدر ما تك ون الآن، تكون البرازيل ذات هيمنة إقليمية، ذاك انها دولة تجاوزت قدراتها وتأثيرها ووصولها أية جارة لها حالية.[1] فالإنفاق البرازيلي على الدفاع، الذي نمى من ١٣،٦ مليار دولار أميركي في العام ٢٠٠٦ الى ٣٣،١ مليار دولار أميركي في ٢٠١٠، يتجاوز الآن إنفاق بقية دول أم يركا اللاتينية مجتمعة.[2] تقف البرازيل اليوم، بعد أن حققت تفوقاً بموافقة كريمة من جاراتها، كقوة موازنة لتجمع بلدان ثورية مزيفة ما بعد كاسترو بقيادة الرئيس الفنزويلي هوغو شافيز، بيد انها أيضاً نظير منافس لقوة الولايات المتحدة ما بعد الحرب الباردة . وتتمتع البرازيل بشبه تكافـــؤ مع مثيلاتها روسيا والهند والصين في قمم مجموعة العشرين حينما انخرطت في إعادة صياغ ـــــ ة واسعة لنظ ـــــ ام بريتون وودز النقدي أو في قمم عالمية حينما تفاوضت حول معاهدات ترعاها الأمم المتحدة حول التغير المناخي أو عندما وقفت بوجه الضغوط الاورواطلسية في المفاوضات التجارية التي تديرها منظمة التجارة العالمية . ويحدث الشيء عينه في تجمعات صغيرة مثل ما يسمى بمجموعة بريك * (BRIC) أو مجموعة

---

[1] ''U.S.–Latin America Relations: A New Direction for a New Reality,'' Independent Task Force Report, no. 60 (New York: Council on Foreign Relations, 2008); also, Sean W.Burges, Brazil's Foreign Policy after the Cold War (University Press of Florida, 2009).

[2] RESDAL, ''A Comparative Atlas of Defense in Latin America and the Caribbean, 2010 Edition,'' http://www.resdal.org/atlas/atlas-completo2010-ingles.pdf; also, Carlos Gustavo Poggio Teixeira, ''Brazil and the United States: Fading Interdependence,''Orbis 55, no. 1 (Winter 2011): pp. 147—162.

* لفظة "بريك" ترمز الى الاحرف الاولى لتسميات اربع دول هي البرازيل وروسيا والهند والصين. وقد اقترح مصرف "غولدمان ساكس" لأول مرة في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ٢٠٠١ استخدام هذا اللفظ المختصر للأشارة الى الدول الاربع التي تتطور اقتصاداتها بوتائر عالية . وتنبأ المصرف آنذاك بان يتفوق الحجم الاجمالي لاقتصادات هذه البلدان في عام ٢٠٥٠ على المؤشرات الاقتصادية لمجموعة الدول السبع الكبرى. أما بحلول عام ٢٠٢٥ فسيتقدم على اقتصاد الولايات المتحدة. وتمتلك دول "بريك" في الوقت الحاضر نسبة ٨% من الموارد الاقتصادية العالمية وتوجد فيها نسبة ٤٥% من الأيدي العاملة في المعمورة. وبلغت نسبة تشغيل السكان القادرين على العمل في هذه الدول نحو ٧٠%. أما الناتج المحلي الاجمالي فيها فيبلغ ١٥ تريليون دولار أميركي، مما يعادل نسبة ٢٥% من الناتج الاجمالي العالمي. جرى في عام ٢٠٠٨ أول لقاء بين وزراء خارجية دول "بريك " في مدينة يكاترينبورغ الروسية . واجتمع وزراء مالية هذه الدول في مدينة سان باولو البرازيلية . وعقدت أول لقاء على المستوى الاعلى لزعماء دول "بريك" في تموز/ يوليو عام ٢٠٠٨ ، وذلك في جزيرة هوكايدو اليابانية إذ اجتمعت آنذاك قمة "الثماني الكبرى". لا تعد "بريك" حاليا مجرد لفظ مختصر. ويمكن توقع ان تتحول هذه المجموعة الى منظمة دولية كبرى نظرا لكثرة اللقاءات والاتصالات بين الدول المذكورة. (المترجمة نقلاً عن http://arabic.rt.com)

بيسك** (BASIC). تُظهر هذه الأفعال تولي البرازيل مكانة م ركزية بشأن القضايا العالمية التي تتجاوز المصالح الإقليمية والوصول الدبلوماسي للبلد والتي لا تجرؤ الكثير من القوى الناضجة على أخذ زمام المبادرة فيها . ولنضع بعين الاعتبار، على سبيل المثال، عرض البرازيل (المشترك مع تركيا) للوساطة حول إيران في ربيع العام ٢٠١٠. فيما بعد، وفي الخريف، منحت البرازيل اعترافاً دبلوماسياً أحادي الجانب بفلسطين بوصفها دولة مستقلة ضمن حدود العام ١٩٦٧، وتلتها بعد ذلك الارغواي. ومن ثّم تبنت الأمر خمسة بلدان أخرى في المنطقة.

وتبرز تركيا أيضاً بوصفها قوة غير مكتملة ولكنها ناهضة مع توقعات با نجازها تأثيراً إقليمياً ووصولاً عالمياً . فهي بلدٌ كبيرٌ ومسلمٌ وفير السكان في أوروبا الغنية والمسنة ولكنها أيضاً بلد أوروبي فقير يقع بين شرق أوسط غير مستقر وإمبراطورية سوفيتية سابقة مضطربة. يجعل العمق التركي الاستراتيجي منها مفتاحاً لقدرة الغرب على إدارة ع لاقاته مع الإسلام.[1] وهذا ما يُصيّر سعي تركيا للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي شاناً مهماً على المستوى الحيوي، بقطع النظر عن الصعوبات التي يثيرها هذا الموضوع للاتحاد الأوروبي ولأعضائه. فتركيا بلد ذو تأثير ليس في أوروبا والاتحاد الأوروبي فحسب بل وفي الولايات المتحدة والناتو أيضاً . اذ انها مرتبطة ارتباطاً جيوبوليتكياً بالصدامات المدنية في العراق، بضمنها قيام دولة كردستان وبالصدام حول تطلعات إيران النووية وطموحاتها الإقليمية، وبروسيا حول عدم الاستقرار في أسيا الوسطى . عليه، فان "خسارة" تركيا قد تضاؤل قوة أوروبا وتضعف الغرب على نحو لا حدَّ له، بل ولعلها تضعف أيضاً منطقة حيوية.

** مجموعة تضم الصين والهند والبرازيل وجنوب افريقيا، شُكلت باتفاق في ٢٨ تشرين الثاني /نوفمبر ٢٠٠٩. (المترجمة)

[1] Katinka Barysch, ''Can Turkey combine EU accession and regional leadership?'' Centre for European Reform, January 2010, http://www.cer.org.uk/pdf/pb_barysch_turkey_25jan10.pdf; F. Stephen Larrabee, Troubled Partnership: U.S.–Turkish Relations in an Era of Global Geopolitical Change (Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2010), http://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/monographs/2009/RAND_MG899.pdf.

وثمة الكثير من مثل هذه البلدان التي تعتمد أيضاً على قدرات متعددة . القوة والمال والموارد والمكانة والشعب . تسعى وراء تأثير حرمها منه التعنت الامبريالي والصرامة الهيكلية خلال القرن الماضي وما قبله(مثل اندونيسيا وجنوب افريقيا، على سبيل المثال، اللتين تغلبتا على ماضي الحرب الباردة المُلازم من التعصب العرقي والقمع الديمقراطي). تعكف أقطاب التأثير الجديدة أو الصاعدة على توسيع منظور التحول الجيوبوليتكي. وقد ولى الى غير ذي رجعة الزمن الذي تُقاس فيه القوى الكبرى بعلامات بعينها مثل نسبة واضحة من الموارد العسكرية الإجمالية، أو قدراتها البحرية العالمية، أو حجم جيوشها البرية، أو القدرة على التعبئة الوطنية.[1] كما ولى الى غير ذي رجعة ايضاً الزمن الذي يمكن فيه تجاهل أي منطقة جغرافية من العالم لأنها بعيدة أو ضعيفة أو صغيرة أو فقيرة جداً . والتي يمكن أن تتلاعب بها الدول المحورية من خلال تغيير سريع للنظام، أو الدول الضعيفة التي تكون جغرافيتها معزولة عن أي تأثير مهم يتجاوز محيطها المباشر . الآن، فان إلغاء الفضاء الجغرافي والزمن التاريخي قد نقل بعيد الأمس الى قريب اليوم.

الحلفاء القدامى والأصدقاء الجدد

أن التكييف والتماشي مع هذه الكوكبة الواسعة من القوى العالمية الناشئة ومجموعة كبيرة على غير العادة من الدول الأخرى ذات النفوذ الصاعد، وكلها ذات ثقافة تاريخية متعارضة ورؤى متضاربة عن مكانتها في العالم، يكون تحدياً ملح اً ومثبطاً للهمة .[2] فثمة صداقات جديدة ينبغي أن تُبنى وشائجها، وثمة أيضاً شركاء قدماء ينبغي المحافظة عليهم، ومنافسون ينبغي وضعهم نصب العين . وبينما يبقى الكثير لتعلمه بشأن ما قد سيبدو عليه مثل هذا العالم، ظهرت،على الأقل، ثلاثة استنتاجات تساعد على الاستقرار، بل وبناء نظام، في عالم ما بعد الغرب.

---

[1] **For example, Gerry J. Simpson, Great Powers and Outlaw States: Unequal Sovereigns in the International Legal Order (New York: Cambridge University Press, 2004), pp. 17ff.**

[2] **In mid-1972, Zbigniew Brzezinski wrote about ''new influentials'' and a ''2 ½_x_y_z Powers World'' in ''The Balance of Power Delusion,'' Foreign Policy 7 (Summer 1972), pp. 54—59. China was then viewed as the incomplete (half) power. What seems to be emerging today is a ''5 ½_x_y_z_. . . Powers World'' with Japan as the half power, and much uncertainty left over the number and identity of the new influentials.**

أولاً، تبقى العلاقة بين الولايات المتحدة ودول أوروبا هي العلاقة الثنائية الأقل إمكانية للاستغناء عنها في العالم . مع ذلك، ورغم ضرورة الشراكة عبر الأطلسي، يكون الإطار الذي تقدمه ضيقاً أيضاً ليغدو كافياً للنظام العالمي الجديد.

يوماً ما، وقبل أربعين عاماً خلت، كان ثمة انسجام أعظم صيني أميركي (Chinamerica) الذي كان يمكن له أن يغير (بل يجادل البعض على أنه فعل) نهج الحرب الباردة، وليس ثمة مثل هذا الاحتمال اليوم لتنعقد عليه الآمال .[1] ومثل بريطانيا في أربعينيات القرن العشرين حينما كانت تنظر لها الولايات المتحدة بوصفها شريكاً مشتركاً في الاختيار؛ واليابان في سبعينيات القرن الماضي حينما كانت جزءً من تحالف ثلاثي الجانب ذي مرونة متزايدة في نظام ثنائي القطبية؛ وألمانيا في تسعينيات القرن الفائت التي أمل فيها الرئيس جورج دبليو بوش أن تدعم "قيادة مشتركة" للغرب، فان الآلفة الإستراتيجية للصين مع الولايات المتحدة غير مطروحة على بساط الأرجحية.

لا مراء في القول أن ديمومة جماعة اورواطلسية أقرب لبعضها البعض من ذي قبل وذات مصالح تعزف اللحن عينه، وقيم متداخلة وقدرات تُكمل بعضها البعض ت بقى خياراً أكثر إقناعاً . فان لم يكن الأمر كذلك، فمنْ ثمة غير هذا؟ إذ تضم منطقة شمال الأطلسي أربعة وعشرين عضواً من الاتحاد الأوروبي والناتو (بضمنها واحد وعشرين بلداً أوربياً في كلا المؤسستين).[2] أن هدف إرساء قواعد مجموعة (٢) (G-2) الاورواطلسية الواقعية اقتصادي، بمبيعات تجارية إجمالية لما يزيد على أربعة مليارات دولار ف ي السنة، واتفاق عمل مشترك يمنح أكثر من أربعة عشر مليون فرصة عمل جيدة في التوظيف المتبادل على

[1] **Zbigniew Brzezinski, ''The Group of Two that could change the world,'' Financial Times, January 13, 2009, http://www.ft.com/cms/s/0/d99369b8-e178-11dd-afa0-0000779fd2ac.html#axzz1B1pNJMSB.**

[2] **أُستخدم المصطلح لوصف علاقات الولايات المتحدة مع الأميركيتين، انظر**

Abraham Lowenthal, Theodore Piccone, and Lawrence Whitehead, eds., The Obama Administration and the Americas: Agenda for Change (Baltimore: Brookings Institution Press, 2009).

ضفتي الاطلسي .[1]وتكون النشاطات التجارية المجتمعة للولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي السبعة والعشرين تقودها تدفقات الاستثمار التي لايمكن اللحاق بركبها ، أكبر من أجمالي الناتج القومي لمعظم الدول . وبالمقارنة ، فأن علاقات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مع الصين والهند وكل الاقتصاديات الناشئة في آسيا ليست أكثر من مجرد تخمين.

ويكون الدعم الشعبي الذ ي تتمتع به العلاقة الاوروأطلسية بصرف النظر عن الأزمات التي تبدو في أنها تهددها دورياً، أمراً مركزياً على قدم المساواة مع أهمية تلك العلاقة. إذ ما تزال نسبة صغيرة نسبياً من الاميركان تأخذ بلدان أوروبا على محمل الجد، ولكن تنظر غالبية واسعة منهم للاتحاد الأوروبي بوصفه قوة مرغوب بها لقيادة شؤون العالم. وليس ثمة بلد أوروبي عدا المملكة المتحدة تُعّد "مهمة جداً" من قِبل أكثر من ربع الاميركان جميعاً. ولكن تتنبأ أغلبية ساحقة (٨٤ %) بصدق بأن الاتحاد الأوروبي سيمارس قيادة قوية في المستقبل مع أن نسبة (٧٢ %) تجد في هذا هو واقع الحال الآن . بالنسبة للأوروبيين، عادت الولايات المتحدة الى هيمنة كاملة منذ أن أصبح اوباما أول رئيس أميركي ينال حب الجماهير فور انتخابه . ووجد أكثر من نصف (٥٥%) جماهير الاتحاد الأوروبي أن قيادة الولايات المتحدة للعالم أمراً مرغوباً بينما عارض أكثر بقليل من ثلثهم ذلك خلال العامين السابقين.[2]

ولا يهم كيف أن الولايات المتحدة ودول أوروبا لا غنى عن بعضهما البعض، ذلك أنه لم يعد أمراً كافياً لكثرة التحديات التي يواجهها كل منهما. فبينما يجري الانتقال الى عالم

---

[1] لم تعمل الأزمة السياسية حول العراق في ٢٠٠٣-٢٠٠٥، ولا الأزمة الاقتصادية ٢٠٠٨-٢٠١٠ على إبطاء الطاغوت الاقتصادي الاورواطلسي. وبالمقارنة، لم تستثمر الولايات المتحدة مع الصين في ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ نسبة للأعوام السابقة. انظر، Daniel Hamilton and Joseph Quinlan, The Transatlantic Economy 2010 (Baltimore: Brookings Institution Press, 2010).

[2] The German Marshall Fund, Transatlantic Trends: Key Findings 2010, http://www.gmfus.org/trends/doc/2010_English_Key.pdf; and The Chicago Council on Global Affairs, Constrained Internationalism: Adapting to New Realities: Results of a 2010 National Survey of American Public Opinion, http://www.thechicagocouncil.org/UserFiles/File/POS_Topline%20Reports/POS%202010/Global%20Views%202010.pdf.

ما بعد الغرب، لم يعّد كافياً تطوير سياسات اورواطلسية مشتركة حول قضية عالمية من أجل حلها أو نزع فتيلها. فالشرق الأوسط، منطقة حيوية على الاطلاق للجميع، هو دراسة حالة في المناصرة المشروطة . فلا تتمنى الصين ولا الهند ولا روسيا أن تحل محل القوة الأميركية، بل وحتى حينما تُدخل الولايات المتحدة تعديلات على قيادتها بهذا الشأن، فالكل يتوقع منها ان تفسح المجال أمام مصالحهم في المنطقة .[1] وتأتي المفاوضات المتوقفة أو غير المثمرة حول ايران، أو التغير المناخي، أو التجارة العالمية لتكون أمثلة أخرى حيث القيادة الأميركية والتكاتف الاوروأطلسي لا غنى عنهما ومن ثمّ يكونان ضروريين، ولكنهما غير حاسمين أو كافيين.

بالنتيجة، فأن تحالفاً من الدول الديمقراطية لعله يُوّسع الناتو الى نماذج عالمية من آسيا بضمنها اليابان، إن لم يكن الآن . وعلى مر الزمان، ربما يصل أيضا تجمع "أطلسي" ثلاثي القارات الى دول أطلسية أخرى في الجنوب، من البرازيل الى الأرجنتين والمكسيك، ومن نيجيريا الى جنوب أفريقيا والمغرب . في تلك الأثناء، وبمعنى أكثر تقليدي، أظهرت الولايات المتحدة وشركاؤها الغربيون ميلاً نحو هند ديمقراطية بوصفها أكثر جاذبية وأكثر رغبة، وتكون شريكاً ثالثاً أكثر قدرة من يابان أصغر بكثير، أو روسيا لا رجاء فيها، أو صين ميالة الى التوكيد والحزم. ومثلما جرى تصور نسخة أخرى عن منهج ثلاثي الأطراف مع اليابان قبل أربعين عاماً مضت، فان العلاقة مع الهند ربما يتحتم عليها أن تصبح أكثر من تحالف يوضع موضع التنفيذ فيما بعد ـ مماثل، بدلاً عن ذلك، لتحالف الأباطرة الثلاث (Dreikaiserbund) الذي وضعه بسمارك من خلال التوسع نحو الإمبراطورية الروسية : تحالف المانيا الطبيعي مع إمبراطورية هابسبورغ الآفلة، من ثمّ عزل فرنسا وإبقاء بريطانيا في وضع حرج للدفاع عن نفسها.

ولكن من أجل أن يظهر مثل هذا الحلف الديمقراطي بين أميركا الشمالية وأوروبا والهند (اذ أن اليابان بطيئة) سيكون من الضروري أن تطور الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي سياسة أوثق إزاء الهند، التي وعدت أن تكون متطلبة ما دام يستمر إخفاق رأي

[1] Geoffrey Kemp, The East Moves West: India, China, and Asia's Looming Presence in the Middle East (Baltimore: Brookings Institution Press, 2010).

البلدان الأوربية الأوسع حول سي اسة خارجية مشتركة للاتحاد الأوروبي . وتعد الهند هذا الأمر شرط تعاملها المستقبلي مع الغرب.

ثانياً، تكون الصين والهند أكثر اهتماماً بالولايات المتحدة وأوروبا من اهتمامهما بعضهما البعض. اذ لا يحمل أي بلد منهما "ورقة" تمكنه من اللعب بفاعلية مع الآخر، أو حتى مع الآخرين، ضد الغرب.

فليس ثمة انسجام أعظم بين الصين والهند (Chindia) يلوح في الأفق، بمعنى شراكة آسيوية جديد ة وكبيرة بين الصين والهند . إذ يستغل كلا البلدين، وباعتراف الجميع، المؤسسات الدولية لدعم مصالحهما القومية. فقد عملا معاً خلال جولة المفاوضات التجارية في الدوحة فكانا السبب في الإخفاق (كوبنهاغن في كانون الأول /ديسمبر ٢٠٠٩) والنجاح معاً (كانكون بعد عام من ذلك) في مفاوضات التغير المناخي التي ترعاها الأمم المتحدة . ووقف كلاهما عائقاً أمام فرض عقوبات على إيران.

فضلاً عن تشابهما (في الحجم وعدد السكان) وقرابتهما من بعضهما البعض وفي تحقيق النسب الاستثنائية في النمو الاقتصادي . يبقى هذان البلدان خصمين سياسيين ومنافسين اقتصاديين وخطرين أمنيين. اذ تميل دائماً الصفات التي غالباً ما يشتركان بها الى أن تكون معادية كما هي الحال في مصلحة الهند في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والذي تبقى الصين صامتة بشأنه صمتاً بليغاً . بيد أن التجارة لا تقول مثل هذا القول بتاتاً، بل أنها راحت تفصح عن اتفاقٍ كبير بينهما . وعلى الرغم من أن التجارة الثنائية بين الصين والهند ق د نمت نمواً مهماً منذ العام ٢٠٠٢ الا أنها تبقى دون مبلغ الستين مليار دولار الذي تم التخطيط له عام ٢٠١٠ (وحولي ٣٨ مليار دولار في ٢٠٠٩)، أو حتى المئة مليار دولار التي وضعت مؤخراً هدفاً لعام ٢٠١٥ . اذ ما قورنت بتجارة الصين مع الاتحاد الأوروبي (٣٦٠ مليار دولار في العام ٢٠٠٩) ومع الولايات المتحدة(حوالي ٣١٠ مليار دولار).[1]

[1] Yann Dompierre, ''A fraught political relationship,'' in ''China and India: Rivals Always, Partners Sometimes,'' European Council on Foreign Relations, November 2009,p. 3, http://ecfr.eu/page/-/china/China%20Analysis_China%20and%20India_Rivals%20

ولا تميل الصين أو الهند الى إظهار مزيد من الاهتمام في شراكة تجارية ذات امتياز مع روسيا حتى وأن كان الأمر يتعلق بواردات الطاقة . بل يكتفي كلا البلدين باحتياجاتهما من الطاقة من مكان أخر، وهذا مؤشر مهم عن تناقض كلا البلدين الآسيويين إزاء جارهما الاوراسي الكبير لكن تم التوصل الى تفاهم معه تاريخياً.

وتشير الملاحظات أيضاً الى معارضة كل بلد لجعل الأخر محاوره في الاختيار . ففي عام ٢٠٠٦. ذهب ٧٦% من الهنود الى الاعتقاد بأن اهمية بلدهم ستتقدم على نحو منظور على أهمية الصين (وأهمية الولايات المتحدة أيضاً) بحلول العام ٢٠٢٠. تجاوز هذا الرقم تصور الصين لمكانتها نسبة الى الولايات المتحدة التي رأت الصين فيها أنها منافسها الوحيد الممكن بحلول ذلك العام . في حين تصرف الصين النظر عن الهند .[١] في العام ٢٠٠٩، لم تكن ما تسم ى بحماسة أوباما تحت النظر والملاحظة في الصين، بينما ولدت شعوراً مسانداً للأميركان في الهند بنسبة ٧٦%. وبالعكس، ترى نسبة ٤٦% من الهنود رأياً إطرائياً في الصين وفقاً لاستطلاع بيو للمواقف العالمية ٢٠٠٩، هابطاً عن ٥٦% في العام ٢٠٠٥. وعلى الضد، انقلبت صورة الصي ن في الهند سلباً (٣٠% ايجابية و ٣٨% سلبية) في استطلاع العام ٢٠١٠ مع ازدياد عدد المستطلع آراؤهم عن ثلاث سنوات خلت.

لا تطرح هيمنة الصين مخاطر ديموغرافية أو حتى اقتصادية للهند (وتفعل لروسيا) بيد أنها السبب في الهواجس الأمنية للهند. إذ أن تصورات الهند والصين لأي دور إقليمي لا تكون متناغمة بسبب الرؤى المختلفة عن الدور الأميركي في آسيا وما بعدها . كما لا

Always_Partners%20Sometimes_november2009.pdf; Directorate General for Trade of the European Commission, ''EU Bilateral Trade and Trade with the World, January 18, 2011, http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2006/september/tradoc_113366.pdf.

[1] Bertelsmann Stiftung, ''World Powers in the 21st Century: The Results of a Representative Survey in Brazil, China, France, Germany, India, Japan, Russia, the United Kingdom, and the United States,'' June 2, 2006, p. 17, http://www.bertelsmannstiftung.de/bst/en/media/xcms_bst_dms_19189_19190_2.pdf; also, Bruce Stokes, ''Friendship, Warily,'' National Journal, February 13, 2010, pp. 30—36, http://209.200.80.89/doc/Stokes-Friendship-Warily.pdf; ''Global Views of United States Improve While Other Countries Decline,'' BBC World Service Poll, April 18, 2010, http://www.globescan.com/news_archives/bbc2010_countries/.

يمتلكان وجهات نظر مقبولة عن أدوارهما الخاصة واحتياجاتهما الأمنية في نظام عالمي متعدد الأقطاب. اذ يخشى كل واحد منهما نزعة الأخر الى الهيمنة، مع تأثر الهند أكثر م ا دامت الصين تميل الى صرف النظر عن قدرة الهند في العمل على وفق إمكانيتها.

وعلى الرغم من حاجة البلدين الى الاستقرار لتحقيق التنمية، فانهما عرضة على نحو غير متكافئ لعدم الاستقرار في مناطقهما الخاصة ذات المصلحة والتأثير . وتتمثل هموم الهند وهواجسها الآنية بام تداد عواقب الاضطرابات المدنية في باكستان ضعيفة وآثار الإخفاق الأميركي في افغانستان. وبالمقارنة، يمكن أن تبقى الصين راضية نسبياً عما يجري في باكستان وافغانستان. فالحرب في افغانستان يمكن أن ينظر لها في بكين بوصفها تحولاً عن القوة الأميركية وخسارة لهيبتها في المنطقة، بينما تكون باكستان مستهلكاً جشعاً لموارد نيودلهي ومستنزفاً لقيادتها.

تشمل الهواجس الأمنية للهند تحول باكستان نحو الصين بوصفها المجهز الرئيس لها بالمعدات العسكرية والتكنولوجيا النووية التي تفضي الى استخدام مزدوج، وطموح صيني قديم كمحور لأسواق ومراك ز إنتاج في الشرق الأوسط وإفريقيا .[1] أخيراً، لدى الصين قضايا إقليمية مع الهند تماما كما مع اليابان، ولها ادعاءات بولاية اورناتشال براديش الهندية الشمال شرقية، وهي قطعة إقليمية من اوتال براديش الولاية الهندية الأوسع وذات عدد السكان الذي يبلغ ضعف عدد سكان المانيا.

ثالثاً، لا تطرح، بالفعل، العلاقة الحسنة بين روسيا والصين تهديداً خطيراً للغرب . كما أن توقعات زيادة علاقات روسيا مع الهند لا تبشر بخير، هي الأخرى. وعلى الرغم من أن روسيا ليست قوة غربية، فان مستقبلها يكون مع الغرب.

لم تكن العلاقات الصينية الروسية أفضل حالاً قط ومرد الأمر أنه لم يّعد بعدُ ثمة نزاع اقليمي على امتداد الحدود البالغة ٢،٦٠٠ ميل بين البلدين . إذ يتقبل كلا البلدين برضا حكومة قوية وصارمة تفتقر الى احترام حقوق الإنسان وذات رأسمالية سلطوية تدعو الى (

[1] James Lamont and Fabian Bokhari, ''China signs $35bn in deals with Pakistan,'' Financial Times, December 20, 2010, http://www.ft.com/cms/s/0/6496f902-0b44-11e0-a313-00144feabdc0.html#axzz1B1pNJMSB.

أو على الأقل تتسامح مع) الممارسات الفاسدة وخليط غريب من عدم الثقة والاعتماد على الغرب والانجذاب اليه.

روسيا والصين على وجه الخصوص، هما قوتان حذرتان تؤيدان الأخذ بروح التطور. يمتعضان من ماضيهما القريب، ولا يستطيع أي منهما تحديد شريك ممكن يشاطره التفكير نفسه. لقد علّم انهيار الاتحاد السوفيتي في ثمانينيات القرن العشرين الصين ما الذي ينبغي فعله (إجراء إصلاحات فاعلة تسبق أي شبه بالبيرسترويكا *السياسية) التي انجزت بطريقة أفضل من ذي قبل، في حين جاء صعود الصين في تسعينيات القرن الماضي ليكون انموذجاً لروسيا(في أن تعطي الأسبقية للاصلاحات الداخلية مع ضمانات خارجية) التي لم يفعلها ثلاثة رؤساء روس مثلما فعلها بفاعلية نظراؤهم الصينيون.

وللحظة بعد الحرب الباردة، بدا أن البلدين يرسمان شراكة إستراتيجية أصابت الغرب وبعض جارات الصين بالذعر .[1] ولعل الغرب قد ربط بين محاولة روسيا للهيمنة في أوروبا، وسعي الصين للهيمنة في آسيا مع وقع حاسم في التأثير العالمي لكليهما . وعلى الرغم من توافر عدد لا بأس به من الأدلة على مثل هذه الشراكة بضمنها رفض مشترك للهيمنة الاميركية (والغربية) ومشاركة كبيرة في إيجاد سبل جديدة تكون متعددة الاطراف لحل قضايا النظام العالمي . فان آفاق هذه الشراكة والسعي الى تطويرها أكثر تكون مبهمة، حتى على أُسس المواءم ة أو النفعية. وتولي روسيا اهتماماً بالتأثير المتنامي للصين لا سيما في آسيا الوسطى الغنية بالطاقة، بضمنها مستويات التجارة التي تجاوزت نصف تجارة الصين مع الهند (بحدود ٣٩ مليار دولار في العام ٢٠٠٨). ولن تبدي روسيا اهتماماً اقل مما أظهرته الولايات المتحدة بشأن زيادة التأثير الصيني في أوروبا.

لاجرم في القول أن تهديد الصين الرئيس لروسيا لا يكون عسكرياً على افتراض أن التفوق الساحق لروسيا في القدرات الإستراتيجية يمكن أن يردع ردعاً فاعلاً الهيمنة التقليدي ة للصين. كما انه ليس تهديداً اقتصادياً مادامت مصلحة روسيا مرتكزة على علاقات أوسع مع

* البيرسترويكا تعني إعادة البناء. (المترجمة)

[1] Andrew Scheineson, ''The Shanghai Cooperation Organization,'' Council on Foreign Relations Backgrounders, March 24, 2009, http://www.cfr.org/publication/10883/shanghai_cooperation_organization.htm.

الغرب ووصولٍ لأسواقه وأمواله وتكنولوجياته . في الواقع، تبقى روسيا مكشوفة بشكل مباشر في الأغلب أمام ١١٠ مليون صيني الى جوار مقاطعتها الفيدرالية في الشرق الأقصى الروسي (٦،٦ مليون شخ ص) الشاسعة والغنية بالموارد (والقاحلة تقريباً) إذ اعتاد الاتحاد السوفيتي(السابق) على نشر أربعين فرقة عسكرية . وعلى الرغم من ضعف حظوظ حدوث شيء ما هنالك في الوقت الراهن، إلا أن نهوض الصين يجعل من القضية حقيقية بشكل متزايد وملحة أكثر تدريجياً.

لا غرابة في أن تحتاج روسيا أكثر من أي من المزايدين الرئيسيين الآخرين على ممارسة تأثير عالمي أو هيمنة، الى شريك استراتيجي أو متمتع بامتياز . فاينما تقلب وجهها ثمة احتمالية كبيرة لحدوث مشكلة : الى الشرق .. مع صين كثيرة السكان تجاور الأراضي الروسية قليلة السكان؛ والى الجنوب .. مع جمهوريات ما بعد السوفيتية المسلمة والمنفتحة على التأثير الإسلامي، وظهرت نتائج ذلك فعلاً وبمرارة في الشيشان؛ والى الغرب .. حيث انتقل توسع الناتو السابق والتوسع الجاري للاتحاد الأوروبي بعمق داخل المناطق الأمنية السابقة لروسيا وفضائها الاقتصادي . لا جدل في أ ن إدارة كل هذا يكون كثيراً على دولة لتتحمل أعباءه، اذا ما تجاوزنا عن ذكر دولة تفتقر الى المقدرة والتنظيم وقدرات قابلة للديمومة. ومع الغرب الذي يجري تصويره بوصفه ثقلاً موازناً وملائماً لصين ناهضة، يتمثل الهدف الروسي في الاصطفاف مع الغرب بدلاً عن مواجهته. وبالروح نفسها ربما يكون على موسكو عوضاً عن ذلك أن تبقي الولايات المتحدة في أوروبا، الأمر الذي يساعد على تحرير أوروبا من ماضيها الذي تسود فيه الروح القومية والاحتقان بدلاً عن استعادة ماضٍ لم يخدم روسيا بشكل حسن.

قيد البناء: نظام عالمي ما بعد الغرب

تمهيداً لطريق المستقبل، تحث الأقوال التاريخية التي تنطق بتمتمة . بسجلها المتواضع عن القدرة على التنبؤ سلفاً بعواقب الأمور حول عدد وافر من المستقبليات . اذ ينقل عن اينشتاين انه قال بان "الله (تعالى) لا يلعب النرد" وهذا يعني أن صعود القوى الكبرى وأفولها في لعبة الشؤون الكبرى ليست نفسها عبر مدد ممتد ة عبر الزمن كما يحصل إحصائياً مع لعب أخرى. اذ لا تميل الدول الى رمي حجر النرد وهي ذات قدرة قليلة على التنبؤ بالكيفية التي

ستنتهي بها الرمية : تُعجل الهيمنة أم توقف الأفول، تحقق الغنى أم تهرب من الاستبداد، تجبر النظام على التغيير أم تقاومه، تربح حرباً دون إنهائها أم تنهيها قبل الفوز بها، والكثير الكثير من هذا القبيل.

في القرنين الماضيين، لم تتطلب الحاجة الى نظام عالمي جديد الى اجماعٍ عالمي . بالنسبة الى أفضل ما شهده العالم بعد العام ١٨١٥ وأسوءه بعد عام ١٩١٩، جرى ترميم النظام العالمي بدلاً من إعادة صياغته ، وتمت مراجعة صياغات التوازن القديمة ومصلحة الدولة بدلاً عن التفكير بإنشاء صياغات جديدة. على أية حال، ليست هذه هي القضية في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، اذ قُدر مرة أخرى أن يكون عقداً حاسماً لقرن جديد مثلما كان قبل ذلك العقد الأول من القرن العشرين والعقد الأول من القرن التاسع عشر . وثمة الآن حاجة مُلحة لتصميم هيكلي جديد يلائم الصفة الجديدة لشخوصه.

بالنسبة للولايات المتحدة ليس إجراءً سهلاً شأن الانتقال الى عالم جديد يكون حبها له أمراً صعباً وفهمه أكثر عسرة. بعد الحرب البا ردة كان ثمة بعض السحر والارتياح خلال لحظة الأحادية القطبية القصيرة حينما تكلمت القوة ولم تتطلب كثيراً للإصغاء . في عالم أحادي القطبية، يُعرف الحلفاء (ويُبحث عنهم) على وفق إرادتهم، ويُقر الخصوم (ويغلب على أمرهم) على وفق قدراتهم، وثمة حاجة قليلة للدبلوماسية و إجماع يُفرض بدلاً عن أن يجري التفاوض بشأنه . وبالمقارنة، يعتمد الآن النظام العالمي الناشئ على خرائطية جيوبوليتكية تكون محفوفة بتعقيدات وتناقضات. وعلى وجه الدقة، ذلك النوع من العالم الذي حذر منه الآباء المؤسسون * حينما حثوا حينذاك الجمهورية الجديدة (الولايات المتحدة الأميركية) على البقاء بعيداً عن تعقيد التحالفات وحرة منها.[1]

---

* الآباء المؤسسون للولايات المتحدة هم القادة السياسيون الذين وقعوا إعلان الاستقلال الأميركي أو شاركوا في الثورة الأميركية كقادة وطنيين أو الذين شاركوا في كتابة دستور الولايات المتحدة الأميركية بعد ١٢ سنة. (المترجمة)

[1] Charles Burton Marshall, The Exercise of Sovereignty: Papers on Foreign Policy (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1965), pp. 58—59; Simon Serfaty, ''The United States and Europe in a Multipolar World,'' in A Recast Partnership? Institutional Dimensions of Transatlantic Relations, ed. Simon Serfaty (Washington, D.C.: Center for Strategic and International Studies, 2008): pp. 3—28.

مع ذلك، في هذه الخرائطية ثمة ما هو علة على الصعيد الفعلي، أو مُهدد عموماً، أو مؤذٍ على وجه التحديد . بالمقارنة، فان خريطة الأحادية القطبية المؤلفة برمتها من عناصر أميركية تبدو بسيطة ولكن ثبُت أنها أرهقت الولايات المتحدة . وكانت خريطة الثنائية القطبية أيام الحرب الباردة تتميز بالاستقرار بيد أنها بقيت محفوفة بالمخاطر . يمكن للسنوات القليلة القادمة ان تقول اذا ما سيستطيع جيل جديد من القادة السياسيين في الولايات المتحدة كذلك في أوروبا أن يدركوا فداحة ما فعلته إجراءاتهم خلال القرن الماضي لما عرّفه دين اتشيسون* بـ "نصف العالم "[1] ، وما القدر الذي ما يزال بالإمكان فعله في القرن الواحد والعشرين للنصف الآخر من العالم.

* دين جودرهام آتشيسون المولد عام ١٨٩٣ من أب انكليزي وأم كندية- دبلوماسي أميركي مهم من الحزب الديمقراطي، تولى منصب وزارة الخارجية في بلاده في المدة ما بين ١٩٤٩ - ١٩٥٣ ضمن مدة حكم الرئيس الأميركي هاري ترومان ، وكان قبلها (١٩٣٣) قد شغل منصب مساعد وزير المالية . جاءت أهمية آتشيسون من الدور المحوري الذي قام به في بناء السياسة الخارجية الأميركية زمن الحرب الباردة عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية . إذ ساهم في عام ١٩٤٧ في وضع سياسة الرئيس ترومان القاضية بتقديم مساعدة الى تركيا واليونان. وقد لعب آتشيسون دوراً في إقامة التحالف الغربي المناوئ للكتلة الشرقية التي تزعمها الاتحاد السوفييتي. يُعَد آتشيسون من أبرز مهندسي العديد من المنظومات الدولية بعد الحرب الع الميةالثانية . فقد ساهم بشكل مهم في إنشاء حلف الناتو وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وخطة مارشال، فضلاً عن إنشاء منظمات آخرى تطورت لاحقاً لتشكل الاتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة العالمية (WTO). توفي اتشيسون في العام ١٩٧١.(المترجمة)

[1] Dean Acheson, Present at the Creation: My Years at the State Department (New York: W.W. Norton & Company, 1969), p. xvii.